

ملخص

3AS

ثانوي

السنة الثالثة من التعليم الثانوي شعبة التسيير والاقتصاد

المقّوم في

الاقتصاد و المناجمت



وفق برنامج الإصلاح الجديد لوزارة التربية الوطنية

خاص ببيكالوريا 2021 فقط وفق تعديل أكتوبر 2020

الوحدة 01: النقود

(1) - المبادلة:

أ- تعريفها: هي التنازل عن شيء مقابل شيء آخر وهي العملية التي تربط بين منتج السلعة ومستهلكها.

ب- أشكال المبادلة:

1/ المقايضة: هي أول شكل من أشكال المبادلة وهي تعني مبادلة سلعة أو خدمة بدون استعمال النقود (سلعة بسلعة).

عيوب المقايضة:

- صعوبة توافق التوافر المتبادل بين الطرفين أي صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الآخر.
- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها مثل الماشية.
- صعوبة مقايضة الخدمات ببعضها.
- المقايضة لا تسمح بالأدخال.

2/ التبادل بواسطة النقود: هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة - نقود) حيث عرفت المجتمعات العديد من المراحل في استخدام النقود ثم استعمال بعض السلع كالملح والجلود كوسيط للتبادل ثم استعمال الذهب والفضة بعدها النقود بمنتجات أشكالها.

(2) - النقود:

① تعريف النقود: هي كل ما يعتبر وسيط المبادلة ومقبول القيمة ومستودعا للقيم كما يعتبر وسيلة للمدفوعات الآجلة.

خصائص النقود:

- تتمتع بالنقود العام من كافة أفراد المجتمع.
- ندرة النقود نسبيا.
- تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
- قابلية للتجزئة دون انخفاض قيمتها.
- أن تكون وحدتها متماثلة.
- أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها.
- لا تبلى بسهولة أي لا تقلف أو تفقد نتيجة تداولها.

الاقتصاد و المناجمنت

③ وظائف النقود :

- وسيط للمبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها (لا تطلب النقود لذاتها) بل هي الوسيلة المستخدمة للحصول على سلع والخدمات دون اللجوء إلى المقايضة.
- مقياس للقيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثل المار فالنقود تستعمل لقياس السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى فهي كذلك أداة محاسبة ومن أجل ذلك تحدد في كل بلد وحدة معينة (الدينار الجزائري - الدين الليبي)
- متروك للقيم.
- وسيلة للمدفوعات الأجلة.

④ أشكال النقود :

النقود معدنية: ظهرت هذه الأخيرة نتيجة عجز النقود السلعية في مجاراة متطلبات العصر وهي شكلان:

- ✍ نقد معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كمعدن .
- ✍ نقد معدنية مساعدة وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه .
- ✓ النقود الورقية : هي نوع من العملة (الزامية) يصدرها البنك المركزي .
- ✓ النقود المصرفية (المغطاة) : هي نقود يصدرها المصرف (البنك) التجاري ، وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف
- ✓ النقود الإلكترونية : (الرقمية) وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة مسجلة على وسائط إلكترونية كبطاقات المغطاة ومن خصائصها أنها تسمح بالتمويل عن بعد .

⑤ إصدار النقود :

- إصدار النقود الورقية والمعدنية يعود للدولة وحدها وتفاوض ممارسة هذا الحق لبنك الجزائر (البنك المركزي) دون سواه .
- إصدار النقود المصرفية الإلكترونية و بطاقات الائتمان : تقوم البنوك التجارية بإصدار هذه الأنواع من النقود وذلك تحت رقابة البنك المركزي .

⑥ الكتلة النقدية : هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعران الاقتصاديين

- مكونات الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية من :

- ✍ النقود القانونية : وتشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة ، و تسمى قانونية لأن القانون يصيغ عليها صفة الشرعية .
- ✍ النقود الائتمانية : هي نقود غير قانونية ، وهي عبارة عن التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لأصالح مختلف الأعران الاقتصاديين عند الطلب .
- ⑦ التوازن النقدي : يحدث التوازن النقدي عندما يتحقق التعادل بين الطلب على النقود و بين كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية في زمن معين .

الاقتصاد والمناجمنت

- تأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة .
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية :
 - إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من الواحد ، نقول أن الطلب كثير المرونة .
 - إذا كانت مرونة الطلب السعرية أصغر من الواحد ، نقول أن الطلب قليل المرونة .
 - إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي الواحد ، نقول أن الطلب متكافئ المرونة .
 - إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي الصفر ، نقول أن الطلب عديم المرونة .
- مرونة الطلب التقاطعية : هي درجة استجابة الطلب على سعة معينة (قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بنبلة (شاي) أو مكملات (سكر) . و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي لسعر سلعة أخرى}}$$

- ج- مرونة الطلب الداخلية : هي درجة استجابة الطلب على سعة ما للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك ، و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك}}$$

ملاحظات : يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب الداخلية :

- ✓ إذا كانت مرونة الطلب الداخلية سالبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا (سلعة منخفضة السعر مثل الخبز) .
- ✓ إذا كانت مرونة الطلب الداخلية موجبة نقول أن السلعة عادية .
- ✓ تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الداخلية أكبر من الواحد .
- ✓ تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الداخلية أصغر من الواحد .

② العرض :

- تعريف العرض هو عبارة على الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين في فترة زمنية معينة .
- العوامل المؤثرة في العرض : توجد مجموعة من العوامل تؤثر في العرض نوجزها فيما يلي :
 - ✓ سعر السلعة المعونة .
 - ✓ أسعار السلع الأخرى المكملات و البديلة (المنقصة) .
 - ✓ أسعار عوامل الإنتاج .
 - ✓ توقعات المنتجين .
- مرونة العرض : هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية المعروضة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي لسعر نفس السلعة}}$$



الوحدة 02: السوق و الأسعار

1- السوق:

1-1- تعريف السوق : هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الوسيط لتبادل سلعة أو خدمة معينة، المكان ليس بالضرورة أن يكون حيزاً جغرافياً كما هو الحال في التسويق عبر شبكة الإنترنت أو عبر القنوات الفضائية.

2- أنواع الأسواق :

- (أ) - سوق السلع والخدمات : وهو المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلعة أو الخدمة مع طلبائها .
- (ب) - سوق العمل : وهو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل مع طلبائها .
- (ت) - سوق الأوراق المالية : وهو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون للأوراق المالية (أسهم ، سندات) .

2- الأسعار:

1-2- تعريف السعر : يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة) .

2-2- العناصر المحددة للسعر :

- ① الطلب : و هو عبارة عن الكمية المطلوبة من سلعة ما عند سعر معين في وحدة زمنية معينة .
- العوامل المؤثرة في الطلب : عديدة نوجزها فيما يلي :
 - ✓ سعر السلعة المعينة .
 - ✓ أسعار السلع الأخرى المكملة و البديلة (المنافسة) .
 - ✓ الدخل النقدي للمستهلك .
 - ✓ الأوضاع الاجتماعية و الثقافية مثل العادات و التقاليد التي تؤثر على أنواق المستهلكين .
 - مرونة الطلب : يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب (سعرية ، تقاطعية ، داخلية) .
 - أ- مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي لسعرها}} \quad \text{السلعة}$$

حيث أن : التغير النسبي للكمية = التغير في الكمية ÷ الكمية

$$= \frac{\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}}{\text{كمية الأساس}}$$

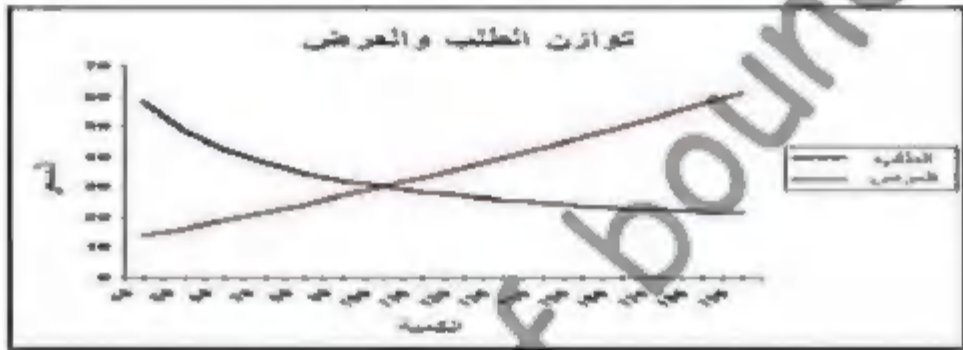
و أن التغير النسبي للسعر = التغير في السعر ÷ السعر ، (سعر المقارنة - سعر الأساس) ÷ سعر الأساس

ملاحظات :

يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض :

- إذا كانت مرونة العرض أكبر من الواحد ، نقول أن العرض كثير المرونة .
- إذا كانت مرونة العرض أصغر من الواحد ، نقول أن العرض قليل المرونة .
- إذا كانت مرونة العرض تساوي الواحد ، نقول أن العرض متكافئ المرونة .
- إذا كانت مرونة العرض تساوي الصفر ، نقول أن العرض عديم المرونة .

3-2- سعر التوازن : هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة .



الوحدة 03: النظام المصرفي

① النظام المصرفي :

1-1- تعريف النظام المصرفي : هو مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد ما تشمل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والبنك المركزي.

1-2- أهمية النظام المصرفي : له أهمية بالغة تتمثل في أنه الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد من البلدان فمن طريقه يتم تجميع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين و منح التسهيلات الائتمانية و القروض ... الخ .

② البنوك (المصارف) :

1-2- تعريف البنك (المصرف) : هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود و الائتمان ، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض اقتراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في وجه مفيدة .

2-2- أنواع البنوك :

• بنك الجزائر (البنك المركزي) : هو مؤسسة حكومية تعنى بإدارة السياسة النقدية وتنظيم عمل النظام المصرفي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية كالنمو و استقرار الأسعار ونمو اقتصادي متوازن .

ومن مميزات البنك المركزي مايلي:

- لا يتعامل مع الجمهور فلا يقبل ودائع الجمهور كما لا يمنح تسهيلات ائتمانية لهم.
- يتعامل فقط مع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والدولة والمؤسسات العامة.
- له سلطة الإشراف على الجهاز المصرفي وتوجيهه بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- يخلص وحدة بسلطة إصدار النقد (أوراق نقدية) ويحكمها (النقدية) ويعمل على المحافظة على استقرار العملة.
- يعمل ويكبل ماليا للدولة دون غيره من البنوك.

• البنوك التجارية (بنوك الودائع) : مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة و واسعة من الخدمات المالية خاصة الإقراض والتوفير كما توفر لأي مؤسسة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة بها .

• البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال) : هي بنوك حديثة النشأة تسيبها حيث ظهرت نتيجة حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل لذا فهذه البنوك تعتمد على أموالها في المقام الأول وعلى الودائع طويلة الأجل والإقراض من الغير في شكل سندات مقابل فائدة يتحملها البنك ويقتصر معاملتها على قروض المؤسسات قروضا متوسطة وطويلة الأجل مقابل الحصول على فائدة وكذلك تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها.

الاقتصاد والمناجمنت

- **المؤسسات المالية :** هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العلفية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع) وهي تعتمد أساسا على رأسعائها وعلى المدخرات طويلة الأجل والاقتراض من الغير مقابل فوائد تتحملها هذه المؤسسات.
- (3) **العمليات المصرفية :** تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وذلك كما يلي : - قبول الودائع ، - توظيف الأموال ، - معاملات مصرفية أخرى .

3-1- **قبول الودائع :** الوديعة هي دين بذمة البنك أي رصيد موجب للمودع وتصنف الودائع إلى مستعدين ومستعدين وهما :

أ- **الودائع تحت الطلب (الجارية) :** هي ودائع بحق للمودعين استردادها متى ارادوا بدون اعلام مسبق وعلى البنك أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم وتمثل في:

- **حساب السكدين :** هو حساب شاع استخدامه من طرف الأفراد ويجب أن يكون رسيدته دائما دائما أي لا يستطيع أن يصبح أكثر من رسيدته الموجب وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد بل العكس البنك هو من يتقاضى حطب عند كل سحب.

• **الحساب الجاري :** يشبه حساب السكدين لأنه يختلف عنه في نقطتين وهما :

1. يستخدم الحساب الجاري من طرف رجل الأعمال أو المؤسسات الصناعية والتجارية.

2. يكون الحساب الجاري متناميا وفي هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد ويمكن أن يصبح الحساب الجاري متناقصا وفي هذا النوع من الودائع يعتبر البنك دائما أي للمودع الحق بأخذ المصارف فوائد تحسب على اسلن المدة التي يظل فيها الحساب متناقصا.

ب- **الودائع لأجل :** هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير عادة ، و لا تسترد قبل تاريخ استحقاقها ، و يقوم المصارف بدفع فوائد لأصحابها ، تنتمي هذا النوع من الودائع هدفين هما :

- الحصول على فائدة لقاء عملية التوظيف .

- إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب

ج- **الودائع الادخارية :** هي ودائع يودعها أصحابها لأجل طويل مقابل فائدة .

3-2- **منح الائتمان :** يعتبر الائتمان من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف ، ولها عدة صور أهمها ما يلي :

- اعتمادات الصندوق
- القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية .
- خطابات (كفالات) الضامن .
- الاعتماد المستندي .
- الخصم وإعادة الخصم .



الوحدة 04: التجارة الخارجية

(1) التجارة الخارجية :

1-1- تعريف : تعني التجارة الخارجية مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ينتمون في دول مختلفة .

1-2- أسباب قيام التجارة الخارجية :

تعد اختلاف قدرات والإمكانات والموارد الطبيعية والذاتية التي تمتلكها الدول السبب الرئيسي لنشأة التجارة الخارجية. فالدول التي تعاني نقصا في عنصر رأس المال من الآلات ومعدات ووسائل إنتاج حديثة تكون غير قادرة على إنتاج السلع ولذلك تقوم هذه الدول بشراء تلك المعدات من دول أخرى تتوفر لديها تلك الإمكانيات لإنتاج هذه السلع ومثال على ذلك الدول الفقيرة التي تستورد السيارات والمصانع والمعدات الثقيلة من الدول المتقدمة والغنية.

وقد ازدادت أهمية قيام التجارة الخارجية في العصر الحديث نتيجة التطور الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات والتقدم العلمي، الأمر الذي أدى إلى زيادة للروابط والتداخل بين الثروات الاقتصادية للدول، وازدياد حجم التبادل التجاري. من أهم أسباب قيام التجارة الدولية داخل الولايات الأمريكية بين نيويورك وكاليفورنيا مثلا قبل قرن من الزمن وفي العقود الأخيرة أصبحت تجارة المعرفة والمعلومات فيما بينها تشكل نسبة عاظمة من التجارة الخارجية لكثير من الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة.

1-3- أهمية التجارة الخارجية :

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يحققها منها كل بلد بقيام علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة ، و من صعوبة أو استحالة العزل أي حصة عن العالم الخارجي من جهة أخرى .

1-4- سياسة التجارة الخارجية : هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، و تستند على مبادئ :

• مبدأ حرية التجارة : و يهدف إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية ، و عدم التمييز في المعاملة بين السلع المحلية و الخارجية ، و نوجز أهدافه فيما يلي :

- الحد من الاحتكار .

- الاستغلال الأمثل و العكاشي للثروات .

- انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات .

- إتعاثي التجارة الخارجية بين دول العالم لزيادة التنافس الدولي .

• مبدأ الحماية : و يعني تدخل الدولة بمجموعة من الإجراءات تتضمن قيود مختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية :

- حماية الصناعات المحلية الناشئة .

- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة .

- زيادة إيرادات الخزينة العمومية .

الاقتصاد والمناجمنت

- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في الميزان المدفوعات .

② ميزان المدفوعات :

1-2- تعريف : وهو السجل الذي تسجل فيه القيم النقدية لكل المعاملات التجارية المتعلقة بالمبادلات السلعية والخدمية، وحركة رأس المال والتحويلات، ميزان المدفوعات سواء كانت هذه المعاملات على شكل مدفوعات أو مقبوضات.

وبوضح هذا السجل كل قيم المعاملات التجارية والتدفقات النقدية بين الدولة وجميع الدول الأخرى، التي يتم التعامل معها، ويتم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس ثقتين: الأولى بتعلق بالمدفوعات ويسمى المدين والثانية بتعلق بالمقبوضات ويسمى الشق الدائن .

2-2- مكونات ميزان المدفوعات : يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

- الحساب الجاري : و يتضمن ثلاثة عناصر هي :
 - ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) .
 - ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) .
 - ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات تون مقابل) .
 - حساب رأس المال : ويتضمن العناصر التالية :
 - تغيرات أصول البلد في الخارج ، و تغيرات الأصول الأجنبية في البلد .
 - الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل و استثمارات البلد المباشرة في الخارج .
 - المشتريات و المبيعات من الأوراق المالية .
 - استثمارات المحفظة في الخارج .
 - حساب الاحتياطيات الرسمية : يتضمن هذا الحساب التغير في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد في الخارج ، و التغير في أصول الاحتياطيات الرسمية للمخالف في البلد .
- 2-3- توازن ميزان المدفوعات :
- يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ، لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية . فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عدة ما يكون العجز في الميزان الجاري . و بناء على ذلك يمكن التمييز بين ثلاث حالات هي :
- حالة التوازن : معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي متساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي ، وهذا يدل على كفاءة اقتصاد البلد .
 - حالة وجود فائض : و هي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي ، و هي حالة غير مرغوب فيها و خاصة عندما يكون الفائض مستمرا .
 - حالة وجود عجز : نجد حقوق الدولة على العالم الخارجي أقل من التزاماتها و هي حالة خطيرة من الناحية الاقتصادية والأكثر شوعا بين الدول وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعاً وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها ولإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطيات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار العجز (ويتم هذا في ظل نظام الصرف الثابت) .

الوحدة 05: الصرف

- **تعريف الصرف:** يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى ، مثل مبادلة الدينار الجزائري بال دولار الأمريكي أو غيره من العملات .
- **سبب الصرف:** تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عند حدوث تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل : التجارة الخارجية ، زيارة الأراضي المعتمنة ، المبعثات التعليمية بالخارج الخ .
- **أنواع الصرف:**

1- **تعريفه:** سوق الصرف هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ، كما يتصد به شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشتركة في مجال الصرف ، و تتمثل هذه الأطراف في

- ✓ المصدرون ، المستوردين ، التجار ... الخ .
- ✓ البنوك التجارية .
- ✓ مساهرة الصرف الأجنبي .
- ✓ البنك المركزي .

2- أنواع سوق الصرف :

- سوق الصرف بين البنوك :

هو عبارة عن السوق المحلي للصرف الذي يتشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع و شراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد .

- السوق العالمي للصرف : هو عبارة عن مختلف أنواع الصرف الأجنبي المعتمدة عبر أنحاء العالم و المرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال ، و من أهم هذه المراكز نجد : نيويورك ، زيورخ ، طوكيو ، لندن ، فرانكفورت ، هونغ كونغ الخ
- **سعر (معدل) الصرف:** يعرف سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملات بدلالة الأخرى ، و بمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى ، فمثلا سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي 70 دينار جزائري .

• أنظمة الصرف :

لا يوجد نظام صرف واحد يتناسب جميع الدول و يتمشى مع مختلف الظروف ، لذلك يوجد نوعان لأنظمة الصرف :

- 1- نظام الصرف الثابت : تتدخل في ظل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بعملة أجنبية معينة ، نسبة واحدة (التي تعد بها معظم صفقات هذا البلد) ، أو بالقيمة المتوسطة لأحد من العملات الرئيسية في العالم
- 2- نظام الصرف المرن (المتغير) : تتحدد فيه قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل العرض و الطلب على هذه العملة ، دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف

• سياسة سعر الصرف :

هي مجموعة الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة .

• أهداف سياسة الصرف :

- ✓ تنمية المصالحات المحلية .
- ✓ تنظيم الصادرات .
- ✓ التحكم في الواردات .
- ✓ تحقيق التوازن .
- ✓ تحقيق ميزان المدفوعات .

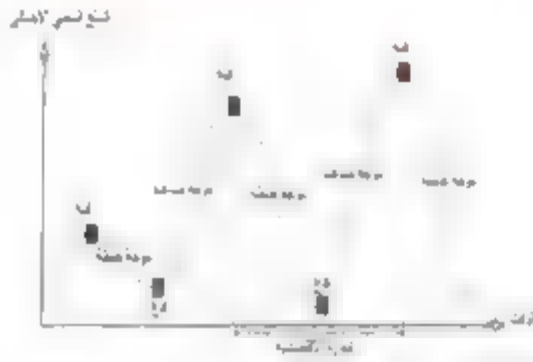
-2- وسائل سياسة الصرف

- تعديل سعر الصرف : يتم خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية .
- استخدام احتياطات الصرف : يتم بها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية التي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف .
- مراقبة الصرف : يقصد بها مراقبة القيد التي تسمحها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال و السيطرة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

الاقتصاد والمناجيم

④ البطالة الجزئية : وهي تظهر عندما تقوم المستثمر بتخصيص ساعات العمل للعامل مقابل تخفيض الأجر وهذا عندما يخفض الإنتاج.

⑤ البطالة الدورية: يرتبط هذا النوع من البطالة بحركة الدورة الاقتصادية التي هي عبارة عن تدخل وتدخل بعمل مرور الزمن وتتراوح الفترة الزمنية لهذه الدورة من سنتين إلى 10 سنوات وهذه البطالة وجود هذه الدورة في الاقتصادات المتقدمة، أما في الاقتصادات النامية فإن وجود هذه الدورة غير واضح وفي أغلب الأحيان يرى الفكر البشري لهذه الدورة أكثر بكثير من الفكر الاقتصادي.



⑥ آثار البطالة : للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية بل وحتى سياسية.

4-1- الآثار الاقتصادية :

- ضعف الإنتاج : عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على العمل بتصريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
- ضعف الاستهلاك : البطالة تؤدي إلى ضعف في القدرة الشرائية للبطالين ، وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني ، وبتفهم هذه الظاهرة نصل إلى الكساد .

4-2- الآثار الاجتماعية :

- نفسية الأزمات الاجتماعية : تؤدي البطالة إلى ظهور فئة من الناس عديمي البهجة الأمر الذي يؤدي إلى فقرهم والزواج النكس منهم و شعورهم بفقدان كرامتهم ... الخ
- الهجرة : و كنتيجة للبطالة والفقر تقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بحثا عن عمل حتى ولو كانت بشروط غير لائقة أو صعبة وفي ظروف أقرب للعبودية .

4-3- الآثار السياسية : و كنتيجة للبطالة يقوم البطالون والمهندون بالتصريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعهم .

⑦ إجراءات التخفيف من البطالة : للتخفيف من حدة البطالة تقوم الدولة ببعض الإجراءات نذكر منها :

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات الضريبية والمالية لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة .
- اتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر من جهة ، و تشجيع التقاعد المبكر من جهة أخرى ، بهدف خلق مناصب شغل جديدة .
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين لتأمين الحد الأدنى من القدرة الشرائية .

الوحدة 07: التضخم

(1) **تعريف التضخم** : هو الارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات محلياً مقارنة بالأسعار الدولية.

(2) **أنواع التضخم** : للتضخم أنواع مختلفة نذكر منها :

- **التضخم الظاهر (الطليق)** : و هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر و جلي في ارتفاع الأسعار، و انعكس ذلك في ارتفاع الأجور و غيرها من النفقات التي تتميز بالمرور.
- **التضخم المخفي** : هو تضخم خفي و مستتر، و تكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة دائرية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض بعض السلع و ظهور السوق السوداء التي تقوم فيها السلع المفقودة و لكن بأسعار مرتفعة.
- **التضخم الكامن** : و يظهر عندما تكون زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنتاج.
- **التضخم الجامح** : يعتبر هذا النوع خطراً على المجتمع و أكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني، و يتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية جداً بسرعة حتى تفقد النقود وزياد في الطبع و يؤدي هذا إلى انخفاض مستمر للعملة و انهيارها.
- **التضخم الزاحف** : و هو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني حيث يتم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

(3) **أسباب التضخم**:

زيادة التكاليف .

زيادة الطلب الكلي

زيادة الإصدار النقدي

الاختلالات الهيكلية

(4) **آثار التضخم** : متعددة منها ما هو اقتصادي و منها من هو اجتماعي .

1-4- الآثار الاقتصادية :

- انخفاض الثقة في العملة .
- انخفاض معدل الفائدة
- انخفاض الاستثمار و زيادة الاستهلاك.
- محدودية الاستثمار و انخفاض الإنتاج

الوحدة 08: القيادة

أ) القيادة وعملية اتخاذ القرار

تعريف القيادة :

القيادة هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المؤسسة ، ولوجود القائد أكثر من نوع 3 عناصر:

- ✓ وجود قائد ذي مهارات عالية .
- ✓ وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه .
- ✓ وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تفكير القائد عليهم .

■ أهمية وخصائص اتخاذ القرار

أ. أهمية اتخاذ القرار:

ترتبط عملية اتخاذ القرار ارتباطاً وثيقاً بمختلف عمليات الإدارة ووظائفها كالخطط والتنظيم والتوجيه والرقابة. ومن هذا تظهر أهمية القرار، حيث أن أي قرار خاطئ للترتب عليه اثر سلبية. وإن نجاح القائد أو فشله لا يظهر إلا عبر لخطئه ونجاحه في الميرون بمرووسيه من مراحل الأزمة إلى مراحل الاستقرار. ومما لا شك فيه أن تحلور مرحلة الأزمة يوقف على نوعية القرار المتخذ.

ب. خصائص عملية اتخاذ القرار:

تتصف عملية اتخاذ القرار بعدد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- إن كل قرار يجب أن يساهم في تحقيق الهدف.
- حتى يكون القرار فعالاً يجب أن يعطى له الوقت الكافي، أما الإسراع عن التسرع والارتجالية.
- إن اتخاذ القرار هو عمل مبدع.
- في حالة اتخاذ قرار يجب لعمل تبعاته.
- ليس بالضرورة أن يرضى القرار المتخذ جميع الأطراف.

أي قرار يتم الخاءه للترتب عليه عملية المتابعة في التنفيذ والتفوي.

ملاحظة:

المسبر ليس بالضرورة قائد فالمسبر يتعامل مع الحاضر فقط بينما القائد يتعامل مع الماضي والحاضر والمستقبل.

(2) أساليب القيادة :

- القيادة الفردية : هي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة حيث يقوم بتخلاق قراراته دون الرجوع إلى المرؤوسين (الاستبداد في السلطة).
- القيادة الديمقراطية : هي تلك التي يشارك فيها القائد المرؤوسين في اتخاذ قراراته عن طريق تبادل الآراء والمعلومات حيث أن القائد يحتفظ بالسلطة النهائية في اتخاذ القرارات.
- القيادة التشاركية : هي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة أي اللجوء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ القرارات مما ينتج عنها بطء في اتخاذ القرارات.
- القيادة التكنوقراطية : هي تلك التي يستند فيها القائد إلى الخبراء وهذا لامتلاكهم المعرفة أكثر من غيرهم.

(3) العوامل المؤثرة على اختيار أسلوب القيادة :

يؤثر أسلوب القيادة بمجموعة من العوامل هي :

- المواصفات الشخصية للقائد : أي أسلوب دوراً أساسياً في تحديد أسلوب القيادة المتبع .
- عوامل شخص المرؤوسين : أي قدر تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع ، فمثلاً عندما تكون مجموعة العمل غير متعلمة أو قسمة غير متجانسة في القوة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج .
- عوامل البيئة : أي فعالية القيادة نظراً لارتباطها مع مستويات الحالات و الظروف المحيطة ، حيث يلعب كل من الزماني و المكان دوراً هاماً في تحديد طبيعة أسلوب القيادة ، ففي حالة وقوع حادث ما مثلاً تكون القيادة الفردية الأفضل لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات ومناقشة .

(4) الدافعية (التحفيز) :

4-1- تعريف الدافعية : المتشود بها تشجيع الأوامر في الأفراد و استنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر و كسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بغض النظر عن الكفاءة .

4-2- العوامل المؤثرة في الدافعية : هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الدافعية هي :

- العوامل التنظيمية : و تتمثل في الأوامر التي تصدر من طرف الإدارة تجاه المرؤوسين و التي يجب أن تتصف بالدقة و الوضوح . و إن للمرؤوسين "منطقة قبول" فلا يجب أن تكون هذه الأوامر في منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض ، و على المؤسسة توفير منطقة القبول هذه لمرؤوسيه أفضل .
- العوامل الاجتماعية : إن المرؤوس باعتبارهم فرداً في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي : في السكن و في المدرسة ، و في العمل ، أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء لمجموعة .
- العوامل النفسية : إن الأحاسيس و التوقعات و المخاوف ... إلخ ، تلعب دوراً هاماً في توجيه سلوك الأفراد لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة تجاه كل ما هي تصب في توجيهه إياهم من أوامر ..

3-4- نظريات الحاجات الدافعية (التحفيزية) : عديدة هي تقتصر فيها على نظريتي :

1- نظرية ذات العاملين :

قام **هرزبرغ** * (Herzberg) بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين إثنين ، لذا سميت بنظرية ذات العاملين . أطلق على العامل الأول عامل الصحة و على العامل الثاني عامل التحفيز .

* عامل الصحة هو مجموعة العناصر التي إذا توفرت تؤدي إلى رضا المرؤوسين مثل: ضمان العمل، المراتب، ظروف العمل... الخ.

* عامل التحفيز هو مجموعة العناصر التي تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر مثل: الإحترام، التقدير، المسؤولية... الخ.

2- نظرية تدرج الحاجات : قام **ماسلو** " Maslow " بتصنيف حاجات الإنسان إلى خمسة أصناف متدرجة من الأسفل إلى الأعلى في شكل هرم فكتما تم إشباع صنف منها تبرز الصنف الذي يعاها ويقتد الصنف مفعوله كمحفز للسلوك عند إشباعه.



هرم ماسلو لتدرج الحاجات

الوحدة 09 : الاتصال

(1)- **تعريف الاتصال :** الاتصال " هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة ، تنقل من خلال وسيلة الفصال إلى الطرف الآخر "

(2)- **شكل الاتصال :** هناك شكلان للاتصال أحدهما رسمي و الآخر غير رسمي :

1-2- **الاتصال الرسمي :** و هو الاتصال الذي يتم عبر القنوات و المسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة ، و له اتجاهين :

- **الاتصال العمودي :** و يتكون من :
 - ✓ **الاتصال تنازلي :** و يعنى به الاتصال الذي يتجه من المدراء (المديرين) إلى مرؤوسيههم ، ويتضمن الأوامر و القرارات و التعليمات و خطط العمل
 - ✓ **الاتصال صاعدا :** و هو الاتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم ، و يتضمن عادة التقارير و الاقتراحات ، الردود الإجابات و الشكاوى .
- **الاتصال الأفقي :** و هو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد ، و يتضمن تنسيق الأنشطة و حل المشكلات و تبادل المعلومات ..

2-2- **الاتصال غير رسمي :** هذا النوع من الاتصال يتم عبر القنوات و المسارات غير الرسمية ، و يمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المنظمة من الإيجابيات .

(3)- **مكونات عملية الاتصال :**

- **المرسل :** هو شخص لديه مجموعة من الأفكار و المعلومات و يريد إرسالها لطرف آخر ، و هو المسؤول عن إعداد و توجيه المعلومات و الأفكار .
- **المستقبل :** و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المنظمة للمعلومات و الأفكار .
- **الرسالة :** و هي عبارة عن تحويل الأفكار و المعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات المعاني المشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .
- **الاستجابة (الرد) :** بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها ، و هذا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر لرسالة أخرى

(4)- **أغراض الاتصال :**

إن الاتصال هو وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة بغرض تحقيق مختلف أهدافها . فمثلا يقوم المدراء بالاتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات و الأوامر بغرض تنفيذها من طرفهم . و لضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بالشكل السليم و في الوقت المناسب .

(5)- نجاح عملية الاتصال :

حتى تكون عملية الاتصال ناجحة و ذات فعالية يجب أن تغلو من كل معوقات عملية الاتصال سواء تلك المتعلقة بالمرسل أو بالمستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها .

- المعوقات المتعلقة بالمرسل : قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندما يريد الاتصال بالآخرين . ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو .
 - المعوقات المتعلقة بالمستقبل : يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل .
 - المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال : و يتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال .
 - ✓ الأخطاء المتعلقة بالرسالة : مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو قد جزء من محتواها ...
 - ✓ الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال : للخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة .
- و المقصود بوسيلة الاتصال المناسبة أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة ، و لطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال .
- و تعدد الإشارة إلى أن ما قبل عن المعوقات السابقة يتركز على معوقات الاستماعية (الرد) .

الوحدة 10: الرقابة

تعريف الرقابة: هي عملية الإشراف من طرف سلطة معينة قصد معرفة كيفية تنفيذ الأعمال و التأكد من استخدام الوسائل المتاحة وفق الخطة الموضوعية .

(1) - **مراحل الرقابة:** تشمل عملية الرقابة على المراحل الأساسية التالية :

1-1- مرحلة تحديد المعايير الرقابية :

هي المرحلة الأولى لقيام بعملية الرقابة ، و فيها يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة ، و المقصود بالمعيار الرقابي هو رقم أو صفة أو للحدود أو لمستوى الأداء مستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة . هذا المعيار قد يكون في شكل كمي أو وصفي .

2-1- مرحلة قياس الأداء (العنودية) :

و هي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة ، و فيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المتجز من طرف المنظمة . مثل قياس كمية الإنتاج ، حجم المبيعات ، عدد الغيابات .

3-1- مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي و المخطط :

و هي مرحلة تلي مرحلة قياس الأداء ، و فيها تتم عملية المقارنة بين الأداء المتجز فعلاً مع المعايير الرقابية المحددة مسبقاً ، و هنا تكون أمام ثلاث حالات :

- الحالة الأولى : عدم وجود انحرافات أي توافق بين الأداء الفعلي و المعياري .

- الحالة الثانية : وجود انحرافات موجبة أي أن الأداء الفعلي يتفوق المخطط ، و هذا يدل على أن الأداء جيد .

- الحالة الثالثة : وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المتجز أقل من المخطط ، و هذا يدل على أن الأداء سيئ .

4-1- مرحلة تحليل أسباب الانحرافات و اتخاذ القرارات اللازمة :

و هي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية الرقابة ، و فيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة ، لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة .

(2) خصائص عملية الرقابة الفعالة :

حتى تكون عملية الرقابة فعالة على كل المستويات يجب أن تتصف بالخصائص التالية :

- ✓ أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء .
- ✓ أن تكون القرارات المقدمة واضحة و دقيقة و خالية من التعتيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت .
- ✓ يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب ، لأن أي تأخير يفقد للمعومة قيمتها .
- ✓ السرعة في تداول المعلومات و انتقالها بين مختلف المستويات .

- ✓ أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف .
- ✓ أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف .

(3) أنواع الرقابة : يمكن التمييز بين الحالات التالية للرقابة :

1-3- الرقابة المسبقة :

يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة ، و الغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل و العراقيل قبل حدوثها .

2-3- الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة) :

يتم أثناء مرحلة التنفيذ ، أي أثناء إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة ، و الهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة و القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل .

3-3- الرقابة اللاحقة :

نقوم بهذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ ، و يتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة و مقارنتها بما كان مخططاً لها ، و الهدف هو التأكيد من حسن الأداء .